



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ورقة حول سياسات

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

المحتويات

3	المقدمة
4	أولاً: المرجعيات القانونية النازمة لهذه القطاعات
6	ثانياً: مؤشرات وأرقام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد في المملكة
6	المؤشرات المحلية
12	المؤشرات الدولية
14	ثالثاً: الأولويات والفرص المتاحة
19	رابعاً: التحديات والمعوقات
23	خامساً: أبرز الفرص المتاحة في هذه القطاعات وإمكانية الاستفادة منها
26	التوصيات
28	المراجع

الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني

2024-2023

المقدمة

خضع قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لمراحل عديدة، كان أهمها وأولها تحرير قطاع الاتصالات في العام 1987؛ وهو العام الذي شهد صعوبات عانى منها الاقتصاد الأردني، وفُتح فيه المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الاتصالات. وقد تطوّر هذا القطاع خلال عدة مراحل، كانت آخرها التوقيع على اتفاقيات تُقيّم بموجبها الحكومة حزمة من التحفيزات لمشغلي الاتصالات الخلوية لإطلاق خدمات (5G) خلال 18 شهراً من تاريخ التوقيع الذي تمّ خلال شهري أيلول وتشرين الأول من العام 2022؛ الأمر الذي يَدشن مرحلة جديدة من خدمات الاتصالات في ظل الطلب المصاحب للتكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة.

ومن أهم هذه الخدمات التي يوفرها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وسلسلة الكتل (Block chain)، وإنترنت الأشياء (Internet of Things).

تتناول هذه الورقة مجموعة من المحاور الخاصة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، الذي يمثل رافعةً للقطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وقطاعي التعليم والصحة، وذلك في ظلّ تحول هذه القطاعات للاعتماد على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة؛ التي تعتمد بشكل أساسي على خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

كما تهدف هذه الورقة إلى توفير معلومات لواقع هذه القطاعات والمرجعيات الناظمة لها، والإشارة إلى الأولويات والتحديات، وبالتالي الفرص المتاحة للتطوير والتحسين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في هذا القطاع ومعالجة اختلالاته أينما وجدت، والبناء على ما أنجز في ظل التحول السريع وزيادة الطلب على خدماته، خاصة بعد جائحة كورونا.

ولهذه الغاية، سنتناول هذه الجوانب من خلال البحث في عدة محاور، هي:

أولاً: المرجعيات القانونية الناظمة لهذه القطاعات

ثانياً: مؤشرات وإحصاءات السوق ومدلولاتها.

ثالثاً: الأولويات والفرص المتاحة.

رابعاً: التحديات والمعوقات.

خامساً: التوصيات.

أولاً: المرجعيات القانونية النازمة لهذه القطاعات

هناك العديد من السياسات والاستراتيجيات والتعليمات النازمة لهذه القطاعات، وهي تمثل التوجهات المرحلية المحركة لها. وتستند هذه الاستراتيجيات في إنشائها إلى كلّ من: قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته، الذي صدرت بموجبه سياسات قطاع الاتصالات للأعوام 2003، 2007، 2012 و2018، وكذلك قانون الخدمات البريدية رقم 34 لسنة 2007 والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون الأمن السيبراني للعام 2019. وهي خطط محددة بإطار زمني ومؤشرات أداء يتوجب خلالها العمل على تحقيق البرامج والأهداف المحددة، وندرج تالياً أهم هذه السياسات والاستراتيجيات النافذة خلال هذه المرحلة:

1. رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033).
2. رؤية الأردن (2025)، والسياسات الحكومية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
3. السياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للعام 2018.
4. استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2019-2021).
5. استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019-2022).
6. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2018-2023).
7. سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية (2020).
8. عقد الأداء الموقع مع مشغل البريد العام.
9. الخطة الاستراتيجية لقطاع البريد (2019-2021).
10. السياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي (2020).
11. سياسة المنصات السحابية وخدماتها (2020).
12. سياسة واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (2020).

إلا أن من الملاحظ عند الاطلاع على الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات؛ وهما جهتان معنيتان بشكل خاص بتنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات، أن الوزارة لا تقوم بنشر أي تقارير مراجعة لمستويات الإنجاز للسياسات والخطط، في حين أن الهيئة تقوم بذلك بشكل دوري، من خلال نشر تقارير متابعة الإنجاز للسياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك باعتماد منهجية الإفصاح والشفافية لمستويات الإنجاز.

وبحسب تقرير حالة البلاد (2021) المنشور على موقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بلغت نسب الإنجاز لهذه الخطط والسياسات -دون بيان الآلية المعتمدة في حساب هذه النسب- ما يلي:



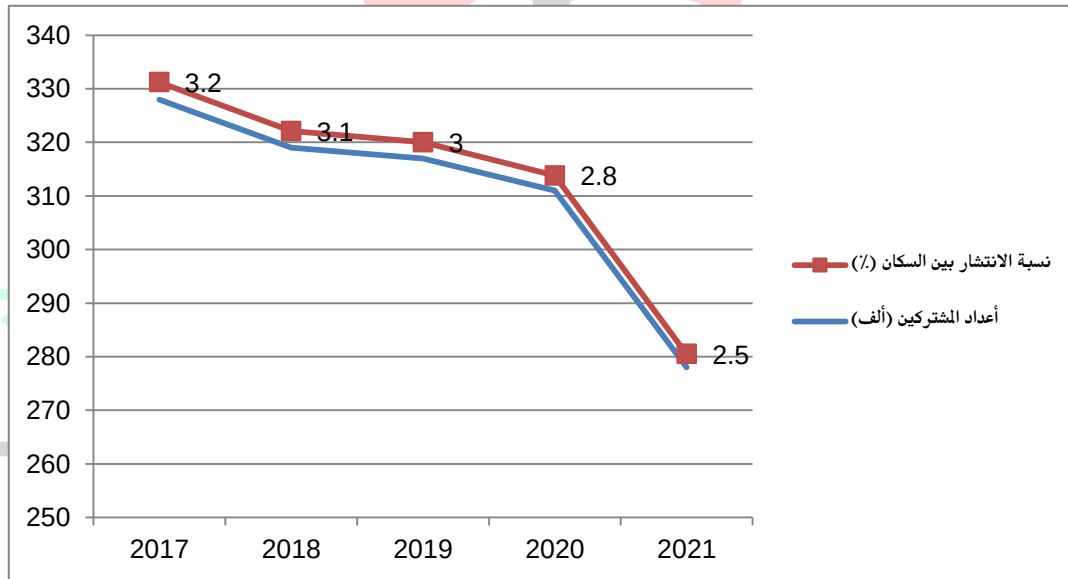
معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

- نسبة إنجاز البنود في محور الاتصالات: 64%.
- نسبة إنجاز البنود في محور تكنولوجيا المعلومات: 83%.
- نسبة إنجاز البنود في محور البريد: 55%.
- نسبة إنجاز البنود في محور التحول الرقمي للحكومة: 80%.
- نسبة إنجاز البنود في محور الحوكمة: 100%.

ثانياً: مؤشرات وأرقام قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد في المملكة

المؤشرات المحلية

1. مؤشرات قطاع الاتصالات

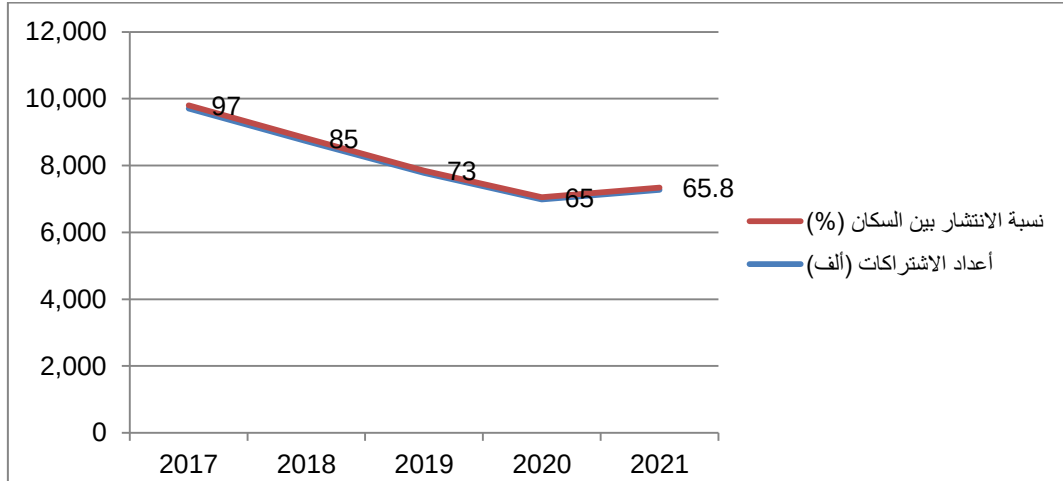


الشكل رقم (1): المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت (ISDN & PSTN) (2021-2017)

يلاحظ هنا التراجع المستمر في أعداد الاشتراكات في خدمات الهاتف الثابت؛ وذلك من (328) ألف مشترك عام 2017 إلى (278) ألف مشترك عام 2021، وذلك في ضوء التحول إلى استخدام الهاتف النقال لاعتبارات الكلفة والمرونة في الاستخدام المتنقل.



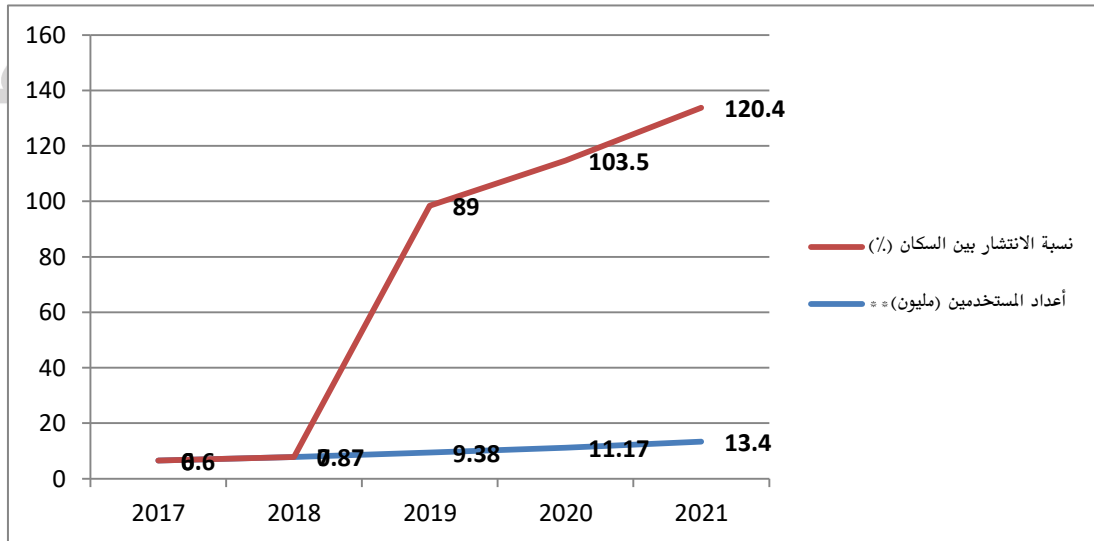
معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي



الشكل رقم (2): المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف المتنقل الفعال (2017-2021) *

(*) أجريت مراجعة حسابها لهذا العام وفقاً لقاعدة بيانات المشغلين الفعلية.

يلاحظ هنا وجود تراجع في أعداد المشتركين في هذه الخدمة؛ ليس بسبب تراجع أعداد المستخدمين أو نقص السكان، وإنما لاعتبارات تتعلق بدقة البيانات المقدمة للهيئة بهذا الخصوص، وقد اعتمدت الهيئة على أنظمة المشغلين للحصول على البيانات الدقيقة لأعداد المشتركين.



الشكل رقم (3): المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت (2017-2021) *

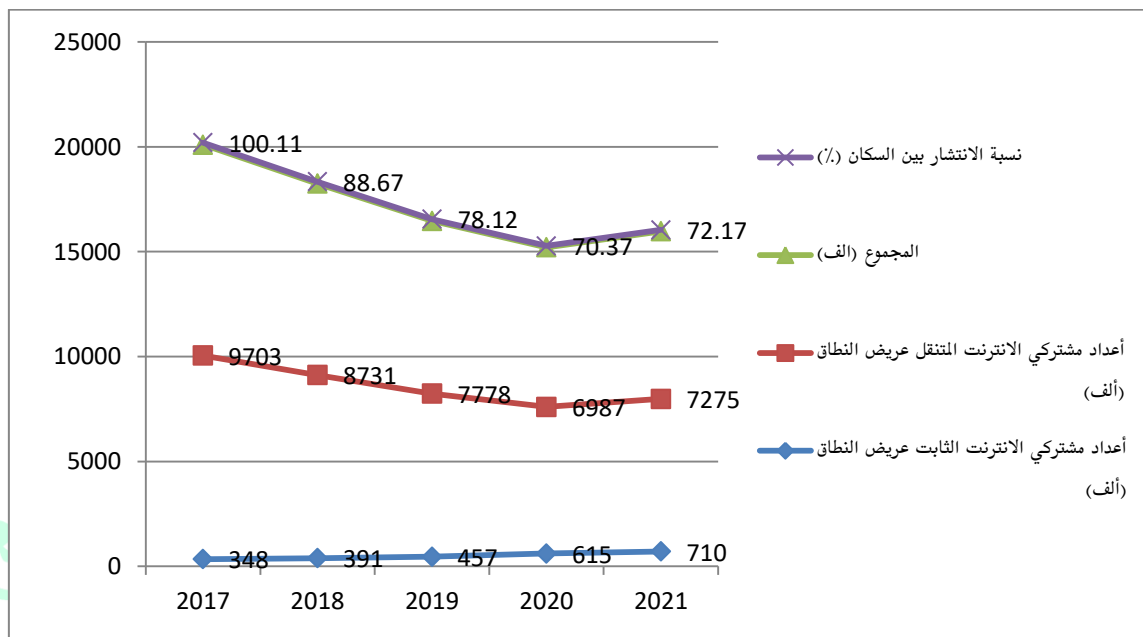
(*) المصدر دائرة الإحصاءات العامة.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

(**) تقديرًا، من خلال حساب معدل النمو للأعوام السابقة لحين توفر معلومات فعلية.

تلاحظ هنا زيادة ملحوظة في أعداد مستخدمي الإنترنت، خاصة خلال جائحة كورونا التي زاد الطلب على استخدام البيانات خلالها بنسبة تجاوزت 30%؛ بسبب التحول الإجباري للعمل والدراسة عن بعد، وتفعيل نظام المدفوعات عن بعد، والتوريد عبر استخدام التطبيقات المختلفة.

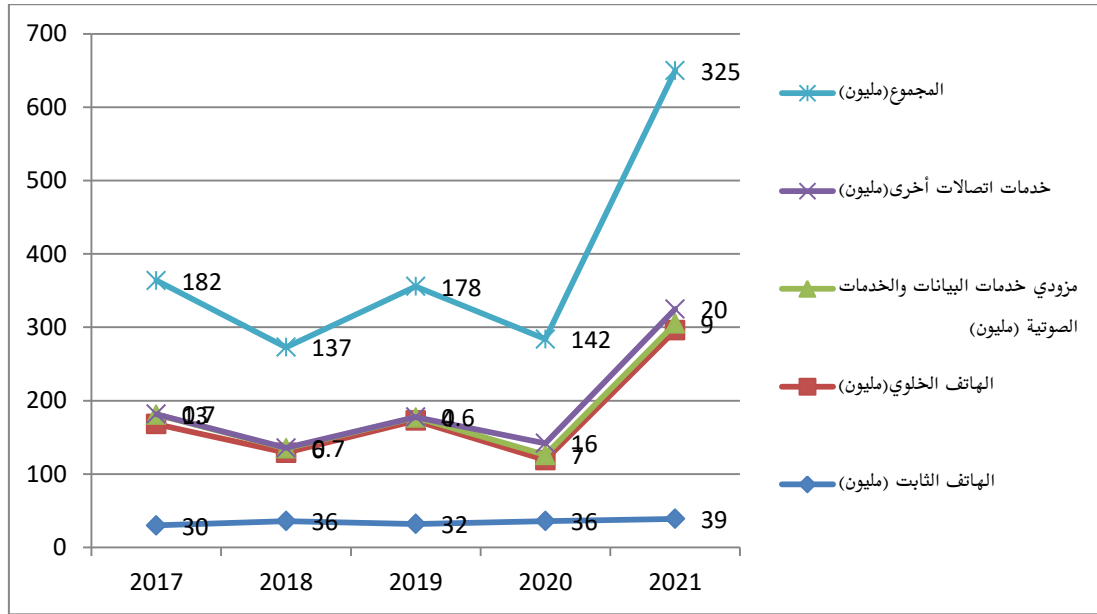


الشكل رقم (4): المؤشرات المتعلقة بمشتركي خدمة الإنترنت عريض النطاق (2017-2021)

يتضح هنا أن هناك نمواً في أعداد مشتركي الإنترنت عريض النطاق الثابت، في حين يوجد تراجع في الإنترنت عريض النطاق المتنقل لأسباب تتعلق بما أُشير إليه في الجدول رقم (2) أعلاه، المرتبط بدقة البيانات المقدمة من المشغلين في القطاع.



معاً نسير
الحزب الديمقراطي الاجتماعي



الشكل رقم (5): حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات (2017-2021) (بالمليون)

تعود أغلب الاستثمارات في القطاع الخليوي بشكل رئيسي لعمليات شراء وتجديد رخص الترددات؛ لاستمرار تقديم خدمات الاتصالات المرخصة.



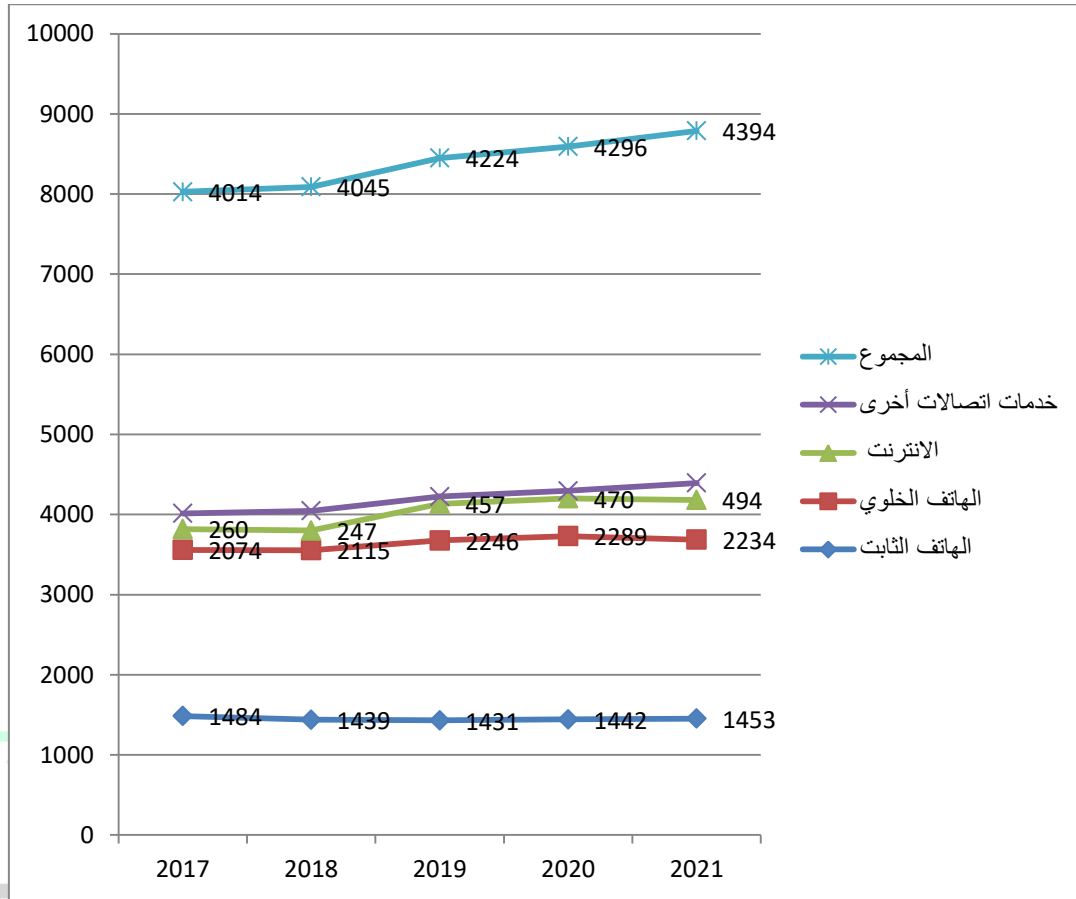
معاً نسير تطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

2021	2020	2019	2018	2017	
172	169	166	161	179	الهاتف الثابت
673	659	664	673	642	الهاتف الخليوي
73	73	71	77	83	مزودو خدمات البيانات والخدمات الصوتية
92	88	98	97	89	خدمات اتصالات أخرى
1010	989	999	1008	993	المجموع

الجدول رقم (1): حجم الإيراد السنوي في قطاع الاتصالات (مليون دينار)

يلاحظ من خلال الجدول المرفق وجود نمو في حجم الإيرادات السنوي للشركات العاملة في القطاع؛ بسبب زيادة الطلب على خدمات الاتصالات، على الرغم من المنافسة الحادة بين المرخصين، وتراجع مستويات الدخل الحقيقي، وتراجع القوة الشرائية للمستخدمين في ظل التضخم ومعدلات البطالة المتزايدة في المملكة.

الحزب الديمقراطي الاجتماعي



الشكل رقم (6): عدد العاملين في قطاع الاتصالات (2021-2017)

يأتي هذا النمو المحدود في أعداد العاملين لدى الشركات المرخصة بوصفه نتيجةً طبيعيةً لمستويات الاستثمار والدخل.

2. مؤشرات قطاع البريد

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
#Ecommerce Shipments	706092	1360402	1301248	641807	909321



معاً نستطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الجدول رقم (2): مجموع حجم طرود التجارة الإلكترونية (مليون)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
مشغلو البريد العام	1	1	1	1	1
مشغلو البريد الخاص	86	104	126	150	208
محلي	79	97	118	141	198
دولي	7	7	8	9	10
المجموع	87	105	127	151	209

الجدول رقم (3): أعداد مشغلي الخدمات البريدية

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
مشغلو البريد العام	1090	1071	1059	1032	920
مشغلو البريد الخاص	1057	2283	4262	6103	16080
المجموع	2147	3354	5321	7135	17000

الجدول رقم (4): أعداد العاملين في قطاع البريد

نتبين لنا محدودية المؤشرات المتوفرة لهذا القطاع على الرغم من أهميته، وخاصة ما يختص بعلاقته بالتجارة الإلكترونية، إذ لا تتوفر أي معلومات متاحة لحجم التجارة الإلكترونية في المملكة، وستتم مناقشة هذا الموضوع لاحقاً.

المؤشرات الدولية

1. مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية
(EGDI Ranking for Jordan (2004-2020)



معاً نسطيع
الحزب الديمقراطي الاجتماعي

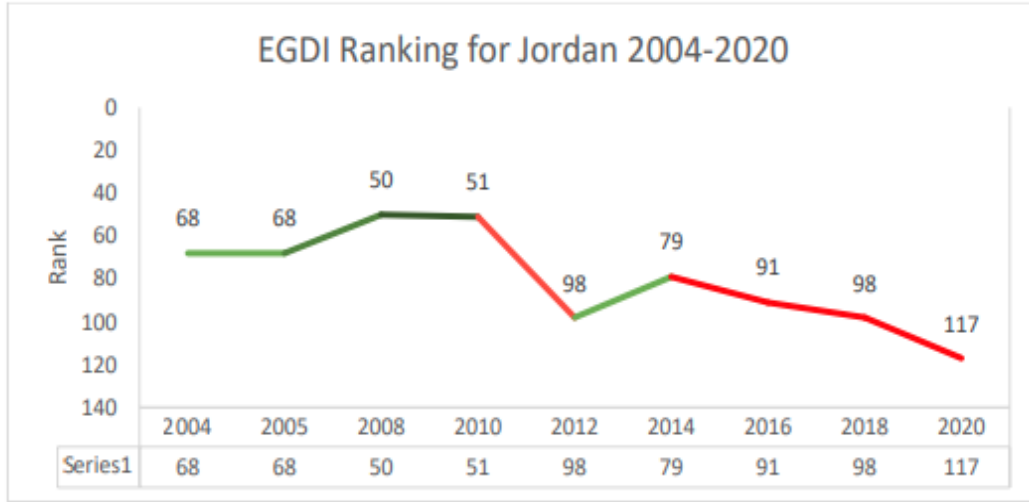


Figure 3. E-government Development World Ranking for Jordan, according to UN EGDI

الشكل رقم (7): مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية

يبين هذا المؤشر تطور الحكومة الأردنية في مجال الحكومة الإلكترونية من خلال ترتيبها عالمياً، ويظهر فيه تراجع واضح في ترتيب الأردن خلال السنوات، ليحتل الترتيب 117 من أصل 140 دولة عالمياً للعام 2020، مع تطور بسيط للعام 2022، ليصبح ترتيب الأردن 100، وهذا يعكس تأثير الحكومات المختلفة في هذا القطاع وفي إنجاز الخطط المرسومة للتحويل إلى الحكومة الإلكترونية.

2. مؤشر الربط/الاتصال عبر الموبايل

(GSMA Mobile Connectivity Index)

هذا المؤشر خاص بمدى توفر إمكانية للربط أو الاتصال للمستخدمين عبر الموبايل، من خلال عدة معايير فرعية تتعلق بتوفر البنية التحتية للربط بأسعار ممكنة ومتاحة لهم، وإمكانية الحصول على الأجهزة والتعامل معها ومع التطبيقات المختلفة وملائمتها وأمنها، وقد أظهر تراجعاً من الدرجة 62.8 عام 2019 إلى 64.7 عام 2020 ثم إلى 66.3 عام 2021.

المؤشر متوفر على الرابط التالي:

<https://www.mobileconnectivityindex.com/#year=2021&zoneIsocode=JOR&analysisView=JOR>

3. مؤشر الأمن السيبراني

أظهر التقرير الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات للعام 2020، أن الأردن جاء بالترتيب 71 عالمياً ضمن 182 بلداً، والعاشر على مستوى الدول العربية. في حين كان ترتيبه 93 للعام 2017، وهو ترتيب حُدد وفقاً لمعايير مختلفة منها؛ القانونية والفنية والهيكلية التنظيمية والقدرة على التطور بالإضافة إلى المعايير التعاونية، وهنا يتبين وجود تطور متواضع في هذا المؤشر بحسب الرابط أدناه:

<https://www.itu.int/epublications/publication/D-STR-GCI.01-2021-HTM-E>

4. مؤشر تطور البريد

أظهر التقرير الخاص بتطور البريد الصادر عن اتحاد البريد العالمي حصول الأردن على الترتيب 87 من أصل 168 دولة للعام 2021. ويعكس هذا الترتيب تراجعاً ملحوظاً، إذ كان الأردن في المركز 77 من أصل 172 دولة في العام 2019. ويمكن العودة إلى هذا المؤشر على الرابط:

<https://www.upu.int/UPU/media/upu/publications/Postal-development-report-2021.pdf>

ثالثاً: الأولويات والفرص المتاحة

"نريد مستقبلًا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزم، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار" ..

عبدالله بن الحسين، 30 كانون الثاني 2022.

الملخص التنفيذي

تتمحور رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة المستندة إلى توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين حول شعار "مستقبل أفضل"، وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين هما: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانيات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية المستقبلية. ويمكن للأردن أن يحقق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع نمو مستمر لصافي دخل الأفراد. ويمكن أن يصل من خلال الركيزة الثانية إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

وسيتّم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسية والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة جرى وضع وصف تفصيلي لكل منها، وحُدّدت الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي.

وقد أخذ بالاعتبار لتنفيذ هذه الرؤية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وجود ركائز أساسية لتحقيق النمو والازدهار في هذا القطاع، وتتمثل بالبنية التحتية المتينة والمتطورة، بالإضافة إلى توفر موارد بشرية مؤهلة وقادرة على المنافسة عالمياً، والتمتع بثقافة متقدمة من ريادة الأعمال، يضاف إلى ذلك مجموعة من التشريعات النازمة والمحفزة للقطاع، مثل الحوافز الضريبية وغيرها من برامج التحفيز، والاتفاقيات الدولية والثنائية مع أكثر من 160 دولة، وهي اتفاقيات تمكن الأردن من الوصول إلى أسواق العالم المختلفة، وتتيح مساحة أوسع للشركات الناشئة؛ وذلك بتخفيف القيود والكلف عليها في السنوات الأولى من عملها. وتضمن هذه الرؤية مجموعة من المبادرات من أهمها:

1. إطلاق خدمات تقنية الجيل الخامس.
2. إنشاء منطقة حرة افتراضية حاضنة للابتكار والريادة، وتكون مركزاً للشركات الناشئة.
3. إنشاء بيئة اختبار تنظيمية (Sandbox) للتقنيات الثورية.
4. تسريع وتيرة وضع أطر وتشريعات العمل للتكنولوجيا الجديدة لتسهيل تأسيس شركات تكنولوجيا جديدة.
5. إعداد قوى عاملة جاهزة للمستقبل (قادرة على العمل) من خلال برامج التدريب والتعليم على أحدث مخرجات الثورة الصناعية الرابعة.
6. تحديث قوانين العمل لتلائم احتياجات "القوى العاملة المستقبلية".
7. إنشاء جهة معنية بالبيانات العامة، لتكون مسؤولة عن توفير البيانات وتسهيل الوصول إليها، والمساعدة في صنع القرار.
8. إنشاء وحدة معنية بالتحول الإلكتروني.
9. تسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص.
10. تحسين حزم الحوافز والمحافظة عليها لاستثمار وتنمية المواهب على نطاق واسع.
11. إطلاق حملات محلية ودولية لإنشاء الهوية التجارية وتعزيز المكانة.
12. استقطاب التمويل من صناديق رأس المال المخاطر..
13. إنشاء صندوق معني بالبحث والتطوير وخلق الملكية الفكرية.
14. ترسيخ مؤشرات الأداء الرئيسية للرؤية الوطنية على المستوى الحكومي.

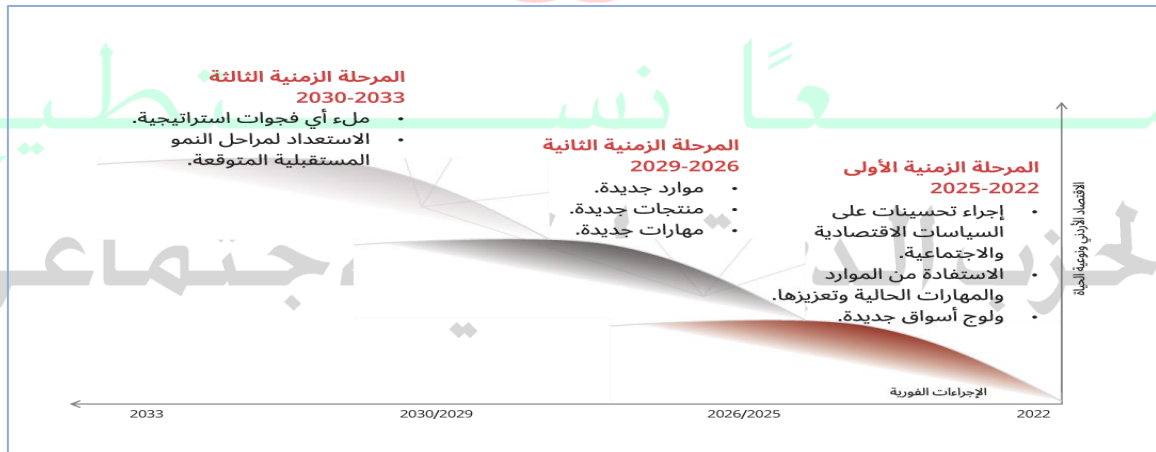


معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي



الشكل رقم (8): محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

وسيتم إنجاز هذه الرؤية على مراحل زمنية للفترة (2022-2033) بحسب الرسم التوضيحي أدناه:



الشكل رقم (9): مراحل تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

وتعتبر هذه الرؤية طموحة؛ ذلك أنها تهدف إلى تحقيق أهداف عدة أهمها: رفع معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى 5.6% بحلول عام 2033، وخلق مليون وظيفة بمعدل 100 ألف وظيفة لكل عام خلال فترة الخطة، ورفع معدلات النمو السنوي لدخل الفرد بمعدل 3%، كما تضمنت الرؤية الحاجة إلى حوالي 41 مليار دينار أردني لتحقيق هذه الأهداف، ويأتي معظم هذا التمويل (حوالي 72% منه) من خلال الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

أما المرجعية الهامة الثانية في تحديد أولويات القطاع فهي بنود السياسة العامة لقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد (2018)؛ التي أُقرت بتاريخ 31 آذار 2019، وحلت محل سابقتها التي انتهت في العام 2018 (السياسة العامة لعام 2012)، وتتضمن خلاصة البحث والنقاش مع جميع الشركاء الوطنيين في القطاعات المعنية، وتحديد أولويات العمل والمتطلبات التشريعية الواجب توفرها، و/أو تعديلها من خلال نظرة مستقبلية للقطاعات المختلفة، وتحديد أين يجب أن تكون خلال عمر هذه السياسة.

وتمثل هذه السياسة خريطة الطريق التي تُحقّق من خلال تطبيقها الأهداف الكفيلة بالنهوض بهذه القطاعات ومعالجة الاختلالات الموجودة فيها. وكما هو معروف، فإن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد يمثل الرافعة الاقتصادية لمعظم القطاعات من اقتصاد وصناعة وتجارة وخدمات وتعليم، وبالتالي التأثير على قدرتها التنافسية في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية المستدامة، الأمر الذي يعتمد في قياس أدائه بشكل أساسي على مدى توفر المعلومات والمؤشرات الإحصائية لهذه القطاعات، ليتمكن المستثمر من إجراء التقييم العملي واتخاذ القرار على أسس واضحة دقيقة ومعلومات حديثة موثوق بها. ونجمل هذه الأولويات بما يلي:

1. تطوير اقتصاد رقمي يؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة، وإلى زيادة دخل الفرد الأردني، من خلال تسخير التكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة. ومن الأمثلة على ذلك: الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وسلسلة الكتل (Block chain)، وإنترنت الأشياء (Internet of Things)، التي يوفرها جميعاً قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
2. تنشيط برنامج التحول الإلكتروني للحكومة الذي بموجبه تتبنى الحكومة التكنولوجيا الرقمية في الإدارة الحكومية وتوفير خدمات التواصل مع المواطنين.
3. تيسير استخدام الهويات (بطاقات التعريف) الرقمية لجميع الأشخاص في المعاملات اليومية، وذلك لاعتماد الاقتصاد الرقمي عليها.
4. توفير تدابير تهدف إلى ضمان وصول الأفراد من جميع فئات الدخل إلى هذه الخدمات بالمستوى نفسه من السرعة والجودة في جميع أنحاء المملكة.
5. مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة لضمان توافيقها مع غايات الاقتصاد الرقمي وتيسير تطوره.
6. التزامات تتعلق بقطاع البريد المتعلقة بإجراء تحليل لسوق الخدمات البريدية والخدمات المتعلقة بها.

أما ما يتعلق بقطاع البريد، وبحسب الخطة الاستراتيجية لقطاع البريد (2019-2021)، وفي ظل التوجه العالمي نحو التحرير والعولمة والإحلال الرقمي والتوجه نحو التجارة الإلكترونية الذي كان له أثر سلبي على قطاع البريد؛ خاصة المشغلين، وذلك مع بدايات عام 2005؛ بمواكبة هذا كله بدأ التنوع والنمو في الصناعة البريدية



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

الأخرى مثل الطرود والبريد السريع والخدمات المالية، وذلك مع انتشار التجارة الإلكترونية التي تزامنت مع زيادة انتشار مستخدمي الإنترنت وتحسن البيئة التحتية والتطور التكنولوجي؛ الأمر الذي ساعد على زيادة التواصل بين الأفراد والشركات. وقد تركزت رسالة الحكومة في قطاع البريد على تقديم خدمات بريدية ومالية ولوجستية متكاملة ومبتكرة للمنشآت والأفراد، لتساهم في دعم الحكومة والتجارة الإلكترونية، وذلك باستخدام أحدث التقنيات العالمية للوصول إلى أعلى معايير الجودة والتميز، لذا تؤكد الحكومة على أهمية تحسين أداء شركة البريد الأردني وذلك من خلال وضع أهداف استراتيجية تُترجم إلى مشاريع، وندرجها على النحو التالي:

الهدف الأول: توفير خدمات بريدية ذات جودة عالية وبسعر معقول داخل الأردن، وبين الأردن وبقية دول العالم.

الهدف الثاني: وصول شرائح المجتمع كافة إلى الخدمات البريدية والمالية والحكومية في جميع أنحاء المملكة من خلال مكاتب البريد ومحطات المعرفة.

الهدف الثالث: تطوير شركة البريد الأردني إلى شركة تتمكن من المشاركة بشكل كامل في تقديم الخدمات البريدية للتجارة الإلكترونية، وتمتاز بالقدرة على تسليم الإرساليات والطرود البريدية محلياً ودولياً.

رابعاً: التحديات والمعوقات

إن أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع تتمثل بما يلي:

1. التحدي الأكبر أمام الحكومة في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي هو خلق مليون وظيفة في عشر سنوات؛ أي بمعدل 100 ألف وظيفة كل عام، مع الإشارة إلى أن الحكومة غير قادرة على خلق وظائف جديدة، باستثناء الوظائف في القطاعين التعليمي والصحي، وبمعدل 10 آلاف وظيفة سنوياً.
2. نتيجة لذلك، فإن العبء الأكبر يقع على القطاع الخاص في تأمين العدد المخطط له سنوياً في هذه الرؤية.
3. من جانب آخر، فإن التحدي الأساسي في تمويل هذه الخطة هو توفير تمويل بقيمة (41) مليار دينار على مدار عمر تنفيذ الرؤية، ومن المفترض أن يأتي معظم هذا التمويل من القطاع الخاص؛ لأسباب تتعلق بالعجز المتراكم، بالإضافة إلى عبء الدين في موازنة الدولة من جانب آخر، يضاف له تحدي تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المُقدَّرة في القطاع الخاص؛ وهو تحدٍ يرتبط ارتباطاً كبيراً بقدرة الحكومة على إحداث التغيير المطلوب في التشريعات، وتوفير امکانات اللازمة للقطاع الخاص للنهوض وبناء الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والخارجي.



معاً نسطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

4. يعتبر ملف الضرائب في المملكة، بما فيه الضرائب على قطاع الاتصالات، ملفاً شائكاً في ضوء ما يمثله من عبء كبير على المواطن وعلى المستثمر وعلى البيئة التنافسية للأردن، ذلك أنه من أهم العوائق في إحداث التنمية الاقتصادية لأسباب تتعلق بمنهج الجباية المتبعة لفرض الضرائب، خلافاً للمنهجية الاقتصادية في فرض الضرائب وتوزيعها؛ بحيث تأخذ بالاعتبار توزيع الأعباء الضريبية بما يحافظ على القدرة الشرائية للمستهلك وخلق مزيد من الطلب على الإنتاج والخدمات، وكذلك القدرة المالية للمستثمر بما يحافظ على قدرته على المنافسة والاستثمار، إذ بينت دراسة سابقة للضرائب على قطاع الاتصالات أن هناك تشوهاً في توليفة الضرائب المفروضة على قطاع الاتصالات، وأثبتت أن المتضرر من هذه التوليفة هو الخزينة العامة؛ نظراً لأن إقرار الضرائب لا يتم وفق نموذج اقتصادي - مالي يأخذ بالاعتبار أثر أي تعديل على مختلف الأطراف المتأثرة بأي تعديل، ويقيس هذا الأثر قبل اتخاذ أي قرار، كما يمكن الإشارة إلى تجارب دول كان لها الريادة وتحقيق النجاحات في هذا المضمار؛ مثل سنغافورة التي اعتمدت خطة مراجعة الأعباء الضريبية، فقامت بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات؛ ما أدى إلى رفع القدرة الشرائية للمستهلكين وزيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات، وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك العجلة الاقتصادية.
5. أما ما يتعلق بترخيص الجيل الخامس (5G)، فقد مُنحت رخص الترددات لمشغلي الاتصالات الخلوية، على أن يتم إطلاق الخدمات تجارياً خلال مدة لا تتجاوز 18 شهراً من تاريخ الترخيص. وتضمنت اتفاقيات الترخيص لهذه الخدمة إلزام المشغلين بتغطية المناطق الرئيسية في المملكة، وخاصة مراكز المدن والمناطق الصناعية والتجارية خلال السنوات الثلاث التي تلي تاريخ الترخيص. ويلتزم كل مرخص بتوفير هذه الخدمات لما لا يقل عن 50% من عدد السكان في المملكة خلال مدة 4 سنوات من تاريخ الترخيص، وزيادة نسبة التغطية بما يعادل 5% لكل سنة حتى الوصول إلى نسبة 75% من عدد سكان المملكة، مع التنسيب بالإعفاء من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية على مكونات البنية التحتية والأجهزة والمعدات الخاصة بشبكة الجيل الخامس، وبحيادية التكنولوجيا لكل مرخص له، ومنح خصم 50% على عوائد حيازة رخصة الترددات الإضافية التي تتم الموافقة على ترخيصها مستقبلاً.
- وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قدرة المشغلين على تحقيق شروط الترخيص مرتبطة بالقدرة على توفير التمويل الكافي لحجم الاستثمار المطلوب لتقديم هذه الخدمة، الذي يرتبط بالتغطية المطلوبة، وبإمكانيات التشاركية بين المشغلين للمواقع الراديوية، ذلك أن العمل بشكل منفرد من قبل كل مشغل يرفع التكلفة عليه.
- ومما يجعل الوقت والكلفة أصعب على المشغلين، محدودية القيمة المضافة لخدمات الاتصالات خلال السنوات الخمس (على الأقل) اللاحقة لبدء التشغيل، واقتصارها على زيادة سرعة الإنترنت



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

فقط ومعالجة التأخير في وصول المعلومات (Latency time). ولا شك أن إيجاد الطلب على هذه الخدمات من قبل القطاعات المختلفة يتطلب بنية تحتية مكتملة قبل استخدام خدمات الجيل الخامس، وهذا يترتب عليه كلف مالية ووقت وجهد كبيران. ولعل في القيادة الذاتية للسيارات مثالا واضحا، إذ لا بد من تحضيرات خاصة، وتجهيز للشوارع، وتخطيط ورقمنة، وهذه جميعها ذات كلفة عالية جدا.

6. ضعف القدرة على إنجاز الخطط والاستراتيجيات لأسباب تتعلق بواقعية هذه الخطط وكفاءة العاملين على التنفيذ والمتابعة، إذ إن بناء الخطط والرؤى على أرقام فلكية كما هي الحال في رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033)، ومن قبلها رؤية الأردن (2025)، يجعل من المستحيل تحقيقها في ظل واقع مغاير تماماً في نسب مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي (كما تمت الإشارة إليه أعلاه). ومن جانب آخر، ثمة تواضع في إنجاز الخطط لأسباب تتعلق بكفاءة العاملين على إدارة هذه الملفات، وضعف آليات المساءلة والمحاسبة، وغياب الشفافية في عرض الإنجازات والانحرافات والأسباب المرتبطة بذلك. ويمكن الاطلاع على تقارير متابعة الإنجاز للخطط الخاصة بالقطاع، وهي تقارير معدة ومنشورة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

7. عدم توفر قاعدة بيانات تتضمن المؤشرات الدقيقة والأنية للقطاع لعرض الفرص والمحفزات التي تتوفر في سبيل جذب المستثمر للدخول إلى الأسواق، إذ يغلب وجود مؤشرات قديمة لا تمكن المطلع من بناء قرار أو تحديد رؤية كافية للقطاع وللفرص المتاحة واتخاذ قرار استثماري؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً اختلاف الأسس التي تُعد بموجبها هذه المؤشرات.

8. عدم اعتماد أو تطبيق مبدأ القياس والتقييم الصحيح المسبق، وهو ما يعرف باعتماد تقييم الأثر (RIA)، وعدم اتباع منهجية القياس والتقييم اللاحق للسياسات والاستراتيجيات المقررة لبيان الانحرافات ومعالجة الاختلالات الفورية والمساءلة في حال التقصير أو التراخي في الإنجاز. وكما أُشير سابقاً، فإن هناك غياباً للمعلومات الكافية المحدثة دورياً لمستويات إنجاز السياسات والخطط بشكل موضوعي وشفاف للوقوف على واقع الحال.

9. عدم الاستقرار في البيئة التشريعية عموماً والتشريعات الضريبية خصوصاً، مما يؤدي إلى صعوبات في الاستثمار، وفي تصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات للأسواق الخارجية.

10. عدم الربط بين حاجة سوق العمل ومخرجات التعليم في الاختصاصات ذات العلاقة في القطاع.

11. تأثير مستويات المنافسة بين المرخصين في القطاع، لتنعكس على مستويات الأسعار المقدمة،

وكذلك على الجودة المقدمة، وبالتالي على معدلات العائد على الاستثمار، مما يتطلب مراجعة تعليمات



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

المنافسة في الهيئة، وتعديل قانون الاتصالات، بما يمكن الهيئة من القدرة على ضبط الممارسات المخلة بالمنافسة والأسواق.

في الجانب المتعلق بقطاع البريد، فإن شركة البريد؛ المشغل البريدي العام، تعاني من أعباء مالية كبيرة وخدمة دين عالية سنوياً تتجاوز بمجملها 20 مليون دينار، وتبدو غير قادرة على التعافي في المدى المنظور؛ الأمر الذي يتطلب إجراءات جراحية من قبل الحكومة ليتمكن هذا القطاع من القيام بالمهام المناطة به، وتنويع خدماته البريدية في ظل بيئة تنافسية من قبل إدارة كفوءة مؤهلة تتبنى أنظمة مالية ومحاسبية تأخذ بالاعتبار بناء نماذج تكاليف للخدمات، وتكون أساساً لأي قرار إداري يتعلق بالتسعير وإدارة شؤون الشركة. أما بالبريد الدولي والمحلي فيشهد منافسة، والفرصة متاحة لتحقيق نجاحات من قبل لاعبين جدد فيه.

خامساً: أبرز الفرص المتاحة في هذه القطاعات وإمكانية الاستفادة منها

مما لا شك فيه، أن الحكومة قدمت وتقدم حوافز مختلفة للقطاع (على الرغم من قلة الدراسات المعززة لاتخاذ القرارات المفصلية التي تعكس أثراً مباشراً، وتكون أفضل الخيارات المتاحة لتحقيق التحفيز المنشود وتخفيف العبء على المستثمرين في القطاع). نذكر من هذه الفرص الإعفاءات الضريبية المقدمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الحزمة التحفيزية لمشغلي الاتصالات الخلوية وترخيص الجيل الخامس (5G)؛ التي استهدفت بشكل خاص المشغلين للاتصالات الخلوية دون طرح دراسة الأثر لهذه القرارات، ودون دراسة أثر مراجعة الضرائب العامة والخاصة على القطاع وعلى زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي تحفيز الطلب على خدمات الاتصالات وزيادة العائد من دورة الإنتاج والاستثمار.

وبناء عليه، يفترض أن تجلب هذه التحفيزات مزيداً من الاستثمار، وتوسع نطاق الخدمات وتنوعها، وترفع مستوى الجودة للمستفيدين، إلا أنه لا يمكن الجزم بذلك للأسباب الواردة أعلاه، وكذلك الخبرة السابقة في الحوافز الضريبية المقدمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات؛ بهدف جعل الأردن مركزاً لتصدير تكنولوجيا المعلومات في المنطقة. إلا أننا نجد أن الكثير من المستثمرين في البلد قد قرروا الهجرة لمواقع أكثر جذبا للاستثمار سواء في الخليج أو مصر وغيرها من الدول، وهذا تأكيد على عدم كفاية ودقة القرارات الحكومية بهذا الخصوص. وعند الاطلاع على تقرير معدلات النمو في دخل قطاع تكنولوجيا المعلومات، الذي نشرته جمعية إنتاج، يظهر تواضع هذه المعدلات، وهذا دليل على عدم تحقيق السياسات التحفيزية أهدافها المنشودة. وكان من المتوقع إصدار بيانات المسح لقطاع تكنولوجيا المعلومات خلال هذه الفترة، وذلك من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي وجمعية إنتاج، ليصار إلى قراءة المشهد بدقة، إذ إن المعلومات المتوفرة لحين إعداد هذا التقرير ما زالت قديمة، ولا تعكس حجم التغير في هذا القطاع النامي والمهم، الذي من خلال هذه البيانات يمكن التعرف على واقع الاستثمار والنمو فيه، وكذلك على واقع الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والريادة والابتكار.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

ولا بد من الإشارة إلى أنه يتوجب على الحكومة دراسة فتح السوق لمشغل جديد، لأن آخر رخصة تشغيل أعطيت في المملكة تعود إلى العام 2005. والسوق الأردني يمكن أن يتسع لمشغل جديد أو لمشغلين افتراضيين، وهذا يعود إلى قدرة الهيئة على ضبط السوق ومنع أي ممارسات مخلة بالمنافسة، وتشجيع المشغلين على مشاركة البنى التحتية لتخفيض التكاليف وفقاً نماذج مالية لتسعير هذه الخدمات، بما يمنع أي استغلال لأي وضع مهيمن من قبل المشغلين المرخصين في أي منطقة ولأي خدمة.

هناك فرص مهمة لتوفير خدمات الإنترنت لجميع المناطق التي لا يقوم المشغلون بالوصول إليها بسبب عامل الكلفة – المنفعة، وذلك من خلال الشبكة الحكومية للإنترنت القادرة على إيصال خدمات الفايبر (الإنترنت عريض النطاق)؛ باعتبارها العمود الفقري لتقديم هذا النوع من الخدمات التي نلخص واقعها بما يلي:

1. كان الهدف المعلن عند بدء هذا المشروع في عام 2003 هو ربط المدارس فقط.
2. في عام 2007، قررت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن يخدم هذا المشروع جميع المؤسسات الحكومية، على أن يتم استخدام السعات الزائدة لمساعدة القطاع الخاص على الوصول إلى جميع نقاط المملكة؛ أي أن تكون هذه الشبكة العمود الفقري (Backbone Fiber) للأردن.
3. نُشرت هذه الشبكة في معظم المناطق الشمالية والجنوبية، إلا أن المناطق الوسطى التي من ضمنها العاصمة والزرقاء والبلقاء ومادبا وغيرها لم يتم ربطها على هذه الشبكة حتى الآن.
4. في عام 2014، وعند تجديد رخصة شركة الكهرباء الأردنية التي تخدم منطقة الوسط، اتُفق على تسهيل تمديد كوابل الألياف الضوئية على أعمدة الكهرباء وفقاً للاتفاقية الموقعة، لكن للأسف لم تقم الوزارة باستغلال هذه الاتفاقية، ولا يوجد سبب واضح لذلك، علماً بأن تكلفة التمديد على أعمدة الكهرباء تشكل جزءاً بسيطاً من تكلفة الحفريات وتمديد الكوابل تحت الأرض، كما أنها تكون محمية من الأعطال التي تحصل للكوابل الأرضية.
5. إن الهدف من الشبكة الوطنية للألياف الضوئية، هو المساعدة في نشر الخدمات الإلكترونية بجميع أنواعها في أنحاء الأردن كافة. وهذا يصب في مصلحة التحول الرقمي الذي تتناذر به وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، والذي سيكون له مردود كبير على الاقتصاد الوطني، إلا أن الوزارة طرحت في نهاية عام 2019 عطاء عن طريق صندوق البنك الدولي لدراسة إمكانية الاستفادة من الشبكة عن طريق المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك على مبدأ البيع بالجملة.
6. إن الهدف من تمكين القطاع الخاص للاستفادة من الشبكة، هو أولاً: نشر الخدمات بأقل التكاليف على المستهلكين، والتحول إلى الاقتصاد الرقمي بأسرع وقت ممكن، وثانياً: أن يدير القطاع الخاص الشبكة ويتولى وصيانتها نظراً لصعوبة قيام الوزارة بذلك لتكاليفها الكبيرة.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

وهنا يتبين أن إدارة هذا الملف غير مبنية على أسس منهجية علمية وفق مؤشرات ترتبط بتحقيق غايات وجدول زمني يتقاطع مع أهداف الحكومة بالتحول الرقمي، ولا يُعرَف حتى هذا التاريخ متى سيتم إنجاز هذا المشروع وإلى أي مآل سيؤول.

ضمن خطة الحكومة في التحول الرقمي، كان لمبادرة المسرّعات التي أطلقتها وحدة المسرّعات الحكومية في رئاسة الوزراء نتائج مبشرة في إنجاز بعض المشاريع ضمن فترة 100 يوم، وهذا يمكن البناء عليه للتوسع في أتمته الخدمات الحكومية في الوزارات والدوائر الحكومية؛ من خلال مأسسة وتأطير هذه المبادرة، وتوفير مجموعة من الحوافز للعاملين عليها من حوافز مادية و/أو معنوية تضمن استمراريتها.

وضمن الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والأفراد، فإن التوسع والتحول إلى الخدمات الرقمية يقوم على عدة أمور ممكنة من أهمها:

1. توفر خدمات الإنترنت لجميع المناطق في المملكة.
2. أن تكون أسعار هذه الخدمات بمتناول الجميع، مع الأخذ بالاعتبار مستويات الدخل للمستخدمين.
3. توفير الأمن للشبكات للحفاظ على سرية معلومات المستخدمين لبناء الثقة لديهم.
4. أن التوسع في التحول الرقمي للخدمات الحكومية له أثر مباشر في توجيه المستخدمين للخدمات الرقمية.
5. الاشتغال المالي يسهم بشكل كبير في التحول الرقمي الذي يصل إلى 50% بحسب رؤية التحديث.
6. توفر التطبيقات المختلفة وسهولة استخدامها عامل يساهم بالتحول الرقمي.
7. الوعي العام بالخدمات المقدمة يساهم بشكل كبير في التحول الرقمي.

سادساً: التوصيات

تقع أبرز التوصيات ضمن المجالات التي تعالج التحديات، وتضمن تحقيق الأهداف المحددة بموجب السياسات والاستراتيجيات المقررة، وتتيح استغلال الفرص الممكنة للتطوير والتحسين في نمو وتطور هذا القطاع ضمن بيئة تنافسية تخلو من أي معيقات. ومن أهم هذه التوصيات:

1. إصدار التشريعات اللازمة، وعلى رأسها تعديل قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995، بما يضمن استقلالية الهيئة التامة وربطها مباشرة مع رئيس الوزراء تجنباً للتدخلات الخارجية، واستثناء الهيئة من مظلة ديوان الخدمة المدنية، بما يتيح لها استقطاب أفضل الكفاءات والقدرة على الاحتفاظ بهم.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

2. العمل على توفير الترددات وتوزيعها وفق دراسة علمية شمولية لاحتياجات القطاع الآنية والمستقبلية، بما يحقق التوزيع الأمثل لهذه الترددات، ويضمن تحقيق معايير الجودة المطلوبة للتشغيل وفق نموذج مالي يأخذ بالاعتبار العوامل المختلفة التي تدخل في عملية التسعير والنطاق للترددات.
3. توفير مؤشرات إحصائية آنية كاملة ودقيقة تعكس أداء القطاع، بما يمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب، ويعكس ترتيب الأردن الحقيقي ضمن المؤشرات الدولية، ويبرز الفرص الاستثمارية في المملكة في هذا القطاع.
4. متابعة وتقييم أثر الحزمة التحفيزية المقدمة من قبل الحكومة لمشغلي الاتصالات الخلوية وبيان مدى تحقيقها للأهداف المرجوة، واعتماد منهجية دراسة الأثر وتطبيقها في اتخاذ القرارات الخاصة بالقطاع، بما يضمن الحوكمة الرشيدة وصحة القرارات الإدارية والتنظيمية، وإتباع ذلك بتقييم الأداء لأي قرار متخذ لقياس مدى التوافق أو الانحراف في النتائج المستهدفة من قرار إداري وتنظيمي.
5. قيام وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بنشر تقارير دورية لمراجعة مستويات الإنجاز في الخطط، بما يعكس الشفافية للحكومة وللمعنيين، سواء من المستفيدين أو الشركات أو مراكز الدراسات أو المستثمرين أو غيرهم.
6. تشكيل جهة مستقلة تتبع رئاسة الوزراء، تتابع عملية التحول الرقمي في الدوائر الحكومية، وترفع تقاريرها مباشرة لرئيس الوزراء، وتنشر تقارير المتابعة لإنجازات خطط التحول الرقمي بشكل دوري على موقع الرئاسة. وتأتي أهمية تشكيل هذه الجهة بسبب الإنجازات المتواضعة للحكومة في هذا الشأن، وهو ما يظهر من خلال مؤشر الحكومة الإلكترونية الوارد ضمن المؤشرات الدولية التي نوقشت في الصفحات السابقة، والذي يمثل حصيلة قياس مؤشرات عدة تتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي والاستراتيجيات والسياسات الوطنية واستخدام الخدمات الإلكترونية ومدى تطبيقها..
7. توفير مخصصات مالية في موازنة الدوائر، بما يلبي متطلبات الأتمتة والتحول الإلكتروني في الإدارة الحكومية.
8. إيلاء مركز الأمن السيبراني العناية اللازمة، من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، والتحديث والتطوير المستمر للتقنيات والبرمجيات العالمية الكفيلة بحماية أمن المعلومات الحكومية والخاصة.
9. بناء الشراكات بين شركات تقنية المعلومات والجامعات والحكومة وشركات ريادة الأعمال، بما يضمن توفير الخبرات اللازمة في القطاع وتأهيلها بما يلبي احتياجات النمو والاستثمار والخدمات الناشئة والوظائف، وتحقيق الهدف من جعل الأردن مركزاً إقليمياً لصناعة تكنولوجيا المعلومات.



معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

10. تفعيل المشاركة ووجود الجهات المعنية في المحافل الدولية، بما يضمن الحصول على الحقوق الوطنية في مجال تخصيص الترددات على سبيل المثال، وكذلك تبادل واكتساب الخبرات العالمية، وإبراز صورة الأردن وإنجازاته على المستوى العالمي.
11. اعتماد خطة زمنية للانتهاء من مشروع الشبكة الوطنية للنطاق العريض، ووضع آلية لإدارتها بما يحقق الفائدة القصوى للبلاد.
12. الدعوة إلى تأسيس بنك معلومات مركزي لمعالجة التشتت في البيانات الوطنية.
13. الإسراع في رسم الإطار القانوني لإدارة حق الطريق، وتنظيمه لتشجيع تطوير شبكات الاتصالات، وتمكين المرخص من توفير البنية التحتية الضرورية.
14. المراجعة المستمرة للخدمات الحكومية المقدمة، بما يضمن إدخال التحسينات ومعالجة أي قصور ينشأ خلال فترة التطبيق.
15. تفعيل الخدمات البريدية وفق سوق المنافسة، بعد معالجة الترددي في الوضع المالي والإداري المزمّن لشركة البريد الأردني.
16. تنظيم قطاع التجارة الإلكترونية من خلال إصدار سياسة خاصة بهذا النشاط، وتحديد جهة مسؤولة عن متابعته وتنظيمه، وإصدار تقارير دورية خاصة به تكون مرجعاً للقرار السليم المبني على معلومات إحصائية دقيقة محدثة، نظراً لعدم توفر معلومات حديثة ودقيقة لحجم هذا النشاط.

معاً نستطيع الحزب الديمقراطي الاجتماعي

1. رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033).
2. السياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد للعام 2018.
3. استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2019-2021).
4. استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019-2022).
5. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2018-2023).
6. سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية (2020).
7. عقد الأداء الموقع مع مشغل البريد العام.
8. الخطة الاستراتيجية لقطاع البريد (2019-2021).
9. السياسة الأردنية للذكاء الاصطناعي (2020).
10. سياسة المنصات السحابية وخدماتها (2020).
11. سياسة واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (2020).
12. تقارير حالة البلاد للأعوام 2019، 2020، 2021 الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
13. <https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data/Country-Information/id/86-Jordan>
14. (GSMA Mobile Connectivity Index).
15. <https://www.itu.int/epublications/publication/D-STR-GCI.01-2021-HTML-E>
16. <https://www.upu.int/UPU/media/upu/publications/Postal-development-report-2021.pdf>
17. الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
18. الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات.